

1.....	مقدمة.....
5.....	الفصل الأول: إطار تنظيمي محدود لترشيد العلاقة بين الإدارة المحلية والمواطن.....
5.....	المبحث الأول: تكريس تدريجي لحوكمة علاقة الادارة بالمواطن في التشريع الجزائري.....
5.....	المطلب الأول: تكريس نسبي للعلاقة قبل التعديل الدستوري 2016.....
5.....	الفرع الاول : ضعف اهتمام الدساتير بترشيد علاقة الادارة المواطن.....
6.....	أولا: مرجعية محتشمة في ظل دستوري 1963 و 1976.....
6.....	ثانيا: إدراك تنظيمي محدود لترشيد العلاقة بين الادارة والمواطن بداية من دستور 1989.....
8.....	الفرع الثاني: محدودية تنظيم علاقة الادارة بالمواطن في إطار قانون الجماعات المحلية.....
8.....	أولا: تنظيم علاقة الادارة بالمواطن في ظل قانون 10/11.....
9.....	ثانيا:تنظيم علاقة الإدارة بالمواطن في ظل قانون 07/12.....
10.....	الفرع الثالث: مرسوم 88-131 إطار نموذجي محدود لترشيد علاقة الإدارة بالمواطن.....
10.....	أولا: مضمون المرسوم 88-131.....
11.....	ثانيا: صعوبة تحديد القيمة القانونية للمرسوم 88-131.....
12.....	ثالثا: عوامل قصور المرسوم 88-131.....
	المطلب الثاني: رهانات جديدة في ظل التعديل الدستوري لتعزيز العلاقة بين الادارة والمواطن
13.....	2016.....ص13
13.....	الفرع الأول : المادة 51 انطلاقة مشجعة لتكريس الرشادة في علاقة الادارة بالمواطن.....
14.....	أولا : مضمون المادة 51 من التعديل الدستوري 2016.....
17.....	ثانيا: الأسس المرجعية لتكريس المادة 51 من التعديل الدستوري 2016.....
19.....	ثالثا: أهمية المادة 51 من التعديل الدستوري 2016.....
19.....	الفرع الثاني : المادة 15 قفزة نوعية لترشيد العلاقة في ظل التعديل الدستوري الجديد.....
20.....	أولا: مضمون المادة 15 من التعديل الدستوري 2016.....
21.....	ثانيا: تقريب الادارة من المواطن دافع لتكريس المادة 15 من التعديل الدستوري 2016.....
21.....	الفرع الثالث : مشروع ميثاق قانون الديمقراطية التشاركية قيد الاعداد.....
22.....	أولا: فكرة إعداد مشروع قانون الديمقراطية التشاركية.....

22.....	ثانيا: أهمية مسودة مشروع قانون الديمقراطية التشاركية.....
23.....	ثالثا: قراءة لمشروع قانون الديمقراطية التشاركية.....
24.....	المبحث الثاني: ضمانات غير فعالة لترشيد علاقة الإدارة بالمواطن في الجزائر.....
24.....	المطلب الأول: تحفيزات ضئيلة لترشيد علاقة الإدارة بالمواطن في الجزائر.....
24.....	الفرع الأول: اهتمام نسبي من قبل القيادة السياسية بموضوع علاقة الإدارة بالمواطن.....
24.....	أولا : المسار الإصلاحي المنتهج بين 1989 إلى غاية 1996.....
25.....	ثانيا : التعليم رقم 10.....
26.....	ثالثا : خطاب رئيس الجمهورية للأمم المتحدة المؤرخ في 15 أفريل 2011.....
26.....	الفرع الثاني: إنعدام ميثاق وطني للحكامة يهتم بموضوع علاقة الإدارة بالمواطن.....
27.....	الفرع الثالث: بطئ مسار تكريس جودة الخدمة العمومية.....
28.....	المطلب الثاني: محدودية مبادئ تجسيد الحكامة في علاقة الإدارة والمواطن.....
29.....	الفرع الاول : تكريس نسبي لمبدأ الشفافية.....
29.....	أولا: تعريف الشفافية.....
29.....	ثانيا: مستويات الشفافية.....
29.....	ثالثا: تكريس المشرع لمبدأ الشفافية.....
31.....	رابعا: الشفافية دعامة أساسية لتعزيز العلاقة بين الإدارة والمواطن.....
32.....	الفرع الثاني: مبدأ المشاركة عامل وإطار محوري لترشيد بين الإدارة المحلية والمواطن.....
32.....	أولا: تعريف المشاركة.....
32.....	ثانيا: مجالات المشاركة.....
33.....	ثالثا: أهمية المشاركة في تسيير الشأن العام.....
33.....	رابعا: تكريس مبدأ المشاركة في القانون الوطني.....
35.....	الفرع الثالث: مبدأ عدم تحيز الإدارة تنظيم حبيس في قواعده.....
35.....	أولا: تعريف مبدأ تحييز الإدارة.....
35.....	ثانيا: مبدأ المساواة كمظهر لعدم تحييز الإدارة.....
38.....	ثالثا: أهمية مبدأ حياد الإدارة.....

36.....	رابعاً: تطبيقات مبدأ حياد الادارة في القانون الجزائري
37.....	الفرع الرابع: المساءلة ضمانا شكلية لتحسين علاقة الادارة بالمواطن
38.....	أولاً: تعريف مبدأ المساءلة
38.....	ثانياً: أهمية المساءلة
38.....	ثالثاً: تكريس مبدأ المساءلة
39.....	خاتمة الفصل الاول
44.....	الفصل الثاني: قصور الإطار التطبيقي لترشيد العلاقة بين الإدارة المحلية والمواطن
44.....	المبحث الأول: آليات محدودة لترشيد العلاقة بين الادارة والمواطن
44.....	المطلب الأول: آليات قانونية محدودة لتقريب الادارة من المواطن
44.....	الفرع الأول: تكريس محدود لآليات الشفافية الادارية
45.....	أولاً: الإعلام الإداري آلية غير كافية لتكريس الشفافية
48.....	ثانياً : الاطلاع أو الحصول على الوثائق الإدارية مثال مباشر للشفافية
50.....	ثالثاً : معالجة غير كافية لممارسة الشفافية في ظل تسبب القرارات الادارية
52.....	الفرع الثاني: آليات قانونية وقائية متعلقة بالمشاركة
52.....	أولاً : الاستشارة وسيلة محدودة لتحقيق مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة
53.....	ثانياً : النقاش العام تقنية مستبعدة في التشريع الجزائري
54.....	ثالثاً : التحقيق تقنية مهمة للمشاركة مكرسة في مجال جد ضيق
57.....	المطلب الثاني: قصور فعالية آليات تسوية النزاعات بين الإدارة المحلية والمواطن
57....09/08	الفرع الأول: آليات ودية ذات فعالية محدودة في ظل قانون إجراءات مدنية وإدارية
58.....	أولاً : التظلم اجراء وقائي غير محفز
58.....	ثانياً : الصلح اجراء ودي نادر التطبيق
59.....	ثالثاً : الوساطة القضائية كطريق بديل لحل النزاعات الادارية
59.....	الفرع الثاني: آليات قضائية محدودة لتسوية النزاعات بين الادارة المحلية والمواطن
60.....	ثالثاً: إجراءات الرقابة القضائية لتسوية النزاعات بين الادارة المحلية والمواطن
61.....	ثالثاً : إجراءات الرقابة القضائية وسائل غير كفيلة للحماية

- 61.....الفرع الثالث: هشاشة هيئات وهياكل ضمان علاقة الإدارة بالمواطن
- 62.....أولا : دور رقابي ضعيف لهيئة وسيط الجمهورية
- ثانيا : صلاحيات محتشمة للجنة الفرعية للوساطة المتواجدة على مستوى اللجنة الوطنية
- 63.....الاستشارية لحقوق الانسان
- المبحث الثاني: حدود وتحديات تفعيل الخدمة العمومية على مستوى علاقة الإدارة المحلية
- 63.....بالمواطن
- 64.....المطلب الأول: تشخيص الاختلالات التي تشهدها علاقة الإدارة المحلية بالمواطن
- 64.....الفرع الاول: تشخيص الاختلالات ذات الصلة بالجانب القانوني
- 64.....أولا : محدودية تكريس حق الاعلام الاداري وحرية الاطلاع على الوثائق الادارية
- 65.....ثانيا : غياب ضمانات قانونية لتكريس مبادئ الحقامة
- ثالثا: مرسوم 140/15 المتضمن إحداث المقاطعات الإدارية عائق لتكريس مبدأ
- 65.....المشاركة
- 67.....الفرع الثاني : تشخيص الاختلالات ذات الصلة بالممارسة
- 67.....أولا : تنفسي مظاهر الفساد والبيروقراطية وأثرهما على علاقة الإدارة مع المواطن
- 68.....ثانيا : ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطن
- 68.....ثالثا : غياب ضمانات فعلية لتفعيل دور هياكل ضمان علاقة الإدارة بالمواطن
- 69.....رابعا : إستخدام محدود للإدارة الإلكترونية
- 70.....خامسا : توسيع مبدأ سرية الادارة على مبدأ الشفافية
- 71.....المطلب الثاني: مساعي ورهانات تحفيز علاقة الإدارة المحلية بالمواطن
- 71.....الفرع الأول: إصلاحات ذات الصلة بالجانب القانوني
- أولا: إنشاء سلطة ضبط إدارية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب التعديل الدستوري
- 71.....2016
- 72.....ثانيا : اطلاق مشروع كإبدال
- 73.....ثالثا : انشاء المجلس الوطني لحقوق الانسان

74.....	رابعاً : انشاء المرصد الوطني للمرفق العام.
75.....	الفرع الثاني : إصلاحات ذات الصلة بالممارسة.
75.....	اولاً : تحسين الخدمة العمومية.
78.....	ثانياً : حتمية تفعيل سياسة وايديولوجية الحوكمة المحلية.
81.....	خاتمة الفصل الثاني.
82.....	خاتمة.
86.....	الملحق الأول.
87.....	الملحق الثاني.
85.....	قائمة المراجع.
98.....	الفهرس.

ملخص :

تعتبر الجزائر من بين الدول التي عملت من خلال عملية الإصلاح الإداري والمؤسساتي إلى ترشيد علاقة الإدارة بالمواطن، لذا لجأت إلى أحداث اصلاحات عديدة أهمها اصدار مرسوم 88-131، إلا أنه من الناحية الواقعية فإن محاولات الإصلاح اهتمت بشكليات الامور أكثر من اهتمامها بمحتوى وجوهر العلاقة، وأمام فشل هذه المحاولات، تعين اللجوء إلى أساليب أخرى من شأنها تحسين العلاقة بين الادارة المحلية والمواطن، وهنا تبرز مبادئ الحكامة (الشفافية، المشاركة، المسائلة وتطبيق مبدأ الحياد) كأحد أهم الميكانيزمات التي تستند على قاعدة الرشادة في أسلوب الحكم والادارة، ويتجلى هذا، في التكريس الدستوري الجديد لـ 06 مارس 2016، الذي شجّع الديمقراطية التشاركية من خلال المادة 15 منه، وجعل من حق الحصول على المعلومات والوثائق مبدأ دستوريا يحرص على إضفاء الشفافية على العلاقة، إضافة إلى اطلاق مشروع قانون الديمقراطية التشاركية، لكن هذا يتطلب إرادة سياسية صادقة تهدف إلى إشراك مختلف الفاعلين، ووضع آليات قانونية تتيح لهم المساهمة في اقتراح القوانين وتحديد الاولويات التنموية ومتابعة تنفيذها واستحداث أطر واضحة للممارسة.

الكلمات المفتاحية : الادارة المحلية، المواطن، الديمقراطية التشاركية، حقّ النّفاذ إلى المعلومة، الحكم الراشد.

Résumé :

L'Algérie est l'un des pays qui vise à réaliser le développement dans tous les domaines en particulier en termes de relation entre l'administration et le citoyen. Pour cela, elle s'est engagée dans des réformes multiples dont la plus importante concerne le Décret 88-131. Mais en termes d'application, ces tentatives de réformes se sont trop focalisées sur la forme en négligeant le fond et les modes d'application. Devant cet échec relatif, il est devenu capital de recourir à d'autres procédures pour améliorer la relation entre le citoyen et son administration locale. A partir de là, il est possible de faire ressortir les principes et les fondements de la bonne gouvernance (transparence, participation, questionnement et application du principe d'impartialité) comme les principaux mécanismes sur lesquels est fondé la gouvernance et l'administration au niveau local. Ce constat est visible dans la Nouvelle Constitution du 6 mars 2016, celle-ci a encouragé la démocratie participative par le biais de l'Article 15, ce dernier a fait du droit d'accès à l'information et aux documents un principe constitutionnel qui veille à instaurer plus de transparence dans la relation entre citoyen et administration. Ajouter à tous ces efforts, le lancement du projet de démocratie participative, est considéré comme un projet qui exige une forte volonté politique visant à faire participer les différents acteurs et à instaurer des fondements législatifs qui vont permettre de proposer de nouvelles lois en précisant les priorités en termes de développement, de suivi et de contrôle.

Mots clés : Administration locale, citoyen, démocratie participative, droit d'accès à l'information, bonne gouvernance.